

# التحول في العلاقات الصينية الجزائرية من الإيديولوجيا إلى الكال الاقتصادي

## The Transition in Sino-Algerian relations from ideology to economy



بن يعقوب فازية<sup>\*1</sup>

<sup>1</sup>جامعة الجزائر 3 ، (الجزائر)

[faziabenyakoub@yahoo.fr](mailto:faziabenyakoub@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/21

تاريخ الارسال: 2024/11/06

**ملخص:** تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحول الذي عرفته العلاقات الصينية الجزائرية من الاهتمام بالعامل الإيديولوجي القائم على تقاسم الصين والجزائر نفس الرؤى إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك إلى إعادة ترتيب الأولويات، من خلال منح أهمية أكبر للعامل الاقتصادي بمحاولة دعم العلاقات الاقتصادية بينهما وفق المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا، هذه المبادئ حظيت بقبول من الجزائر مما أدى إلى ظهور وضع جديد في العلاقات الصينية الجزائرية التي تعطي الأولوية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين مع استمرار العامل الإيديولوجي حاضرا، لأن الصين عملت في هذه المرحلة على تعديل استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الدولية، محاولة التركيز على تعزيز البناء الاقتصادي في الداخل وترقية السلام والتنمية والتعاون في الخارج. خاصة منذ انطلاق مبادرة الحزام والطريق للرئيس الصيني شي جي بين سنة (2013)، وهو ما انعكس أساسا على طبيعة علاقتها مع شركائها الاقتصاديين بما في ذلك الجزائر. (سارة، 2021)

**الكلمات المفتاحية:** الصين – الجزائر – التعاون الاقتصادي – التكامل السياسي – العامل الإيديولوجي -

المصالح الاقتصادية.

**Abstract:** This study aims to shed light on the transitional phase of Sino-Algerian relations, shifting focus from ideological factors to reassessing priorities by emphasising on the economical factor by supporting economical Sino-Algerian relations according to the core principles of foreign Chinese policy in Africa, these principles have known a positive support from Algeria, resulting in a new status in Sino- Algerian relations which prioritises economic and commercial cooperation between both countries while still acknowledging the ideological factor. during this phase, China has recalibrated its development national and international strategies, concentrating on enhancing national economic infrastructure on a national scale, fostering peace and development on a global scale which fundamentally impacted on the nature of its relations with economic partners including Algeria and its bilateral relationship which will be the main focus of our study.

**key words:** word; word; word; word; word;

\* المؤلف المرسل.

## مقدمة:

شكلت المقاومة المسلحة ضد الاستعمار، أحد منطلقات التعاون الجزائري الصيني فالعلاقات بين الجزائر والصين عميقة ومتجذرة تعود بدايتها إلى منتصف القرن العشرين باعتبار أن كلا الدولتين خضعتا للاستعمار، لهذا عملت الصين بعد استقلالها سنة 1948 على مساندة الحركات التحررية ضد القوى الاستعمارية والإمبريالية، ومن هذا المنطلق ساندت الصين الشعبية الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وبعد استقلال الجزائر سنة 1962 التزمت الدولتان بمجموعة من المبادئ من بينها الاحترام والمصلحة المتبادلة وعملت على تعزيز علاقاتهما الثنائية من خلال التعاون المستمر والوثيق، وقد عمل البلدان معا بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك وحافظا على الاتصال والتنسيق بشأن المسائل الإقليمية والدولية. (عمر، 2019 / 2020)

إلا أن التغيير الذي طرأ على طبيعة وبنية النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، كان من شأنه خلق نظرة جديدة لدى الدبلوماسية الصينية حول الانفتاح كضرورة دولية لبناء نظام دولي متعدد الأطراف، يرفض الهيمنة الأمريكية والغربية على الشؤون العالمية، التي يسودها تهميش كامل لدور الدول النامية في المجتمع الدولي، والتدخل المستمر في سيادتها، لذلك سعت الصين للعب دور محوري في الساحة الدولية، والصين بمعدلات نموها الأعلى من نوعها في العالم، ووزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، ومؤسساتها العسكرية المتجهة نحو التحديث، وكثافتها السكانية العالية، وارثها الحضاري والتاريخي والثقافي الكبير تكون قد نهضت بالفعل، وأصبحت من الدول المؤهلة لان تكون قوة رئيسية، قادرة على التأثير على الكثير من المواضيع الحساسة والرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي وفي ظل هذه الاعتبارات الإستراتيجية القائمة، نظرت الجزائر بجدية إلى ضرورة تعميق وتوطيد علاقتها بالصين، ورفع مستوى التشابك والتعاون المصلي بين الطرفين على مختلف المستويات ودورها الفاعل في دعم مسار النمو الجزائري، فالصين ورقة رابحة يمكن للجزائر الاستعانة بها في علاقاتها الدولية، وبديلا تساو به الضغوطات الغربية.

وبالمقابل تدعم الصين الجزائر نحو التقدم والنمو منذ استرجاع الجزائر لاستقلالها (1962) بما فيها البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار وتطوير التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق التنمية. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على وجه التحول في العلاقات الصينية الجزائرية من منح الأولوية للعامل الإيديولوجي في أجندة السياسة الخارجية للبلدين في فترة الحرب الباردة إلى تفضيل العامل الاقتصادي ومنحه الأولوية بعد ذلك بناء على طبيعة التغيرات التي عرفت ببنية النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وأمام ما تبدو عليه علاقة الطرفين، من توافق وانسجام، وتعاون تأتي هذه الدراسة كمحاولة لفهم وتمحيص حقيقة المنظور الصيني إلى الجزائر، وكذا تحديد موقع هذه الأخيرة في أجندة السياسة الخارجية الصينية، وإلى أي مدى يصب هذا المنظور في مصلحة الجزائر أو يخدمها، مع البحث في مدى

التوافق والاختلاف بين مصالح الصين والجزائر لفهم إمكانية التواصل أو الانقطاع في علاقة البلدين المستقبلية، وذلك في ظل التغيرات العميقة التي طرأت ولا زالت تطرأ على الأوضاع الدولية في الوقت الراهن.

الإشكالية:

وللإحاطة بموضوع الدراسة لابد لنا من طرح إشكالية نستطيع من خلالها تفسير وفهم طبيعة هذه العلاقة وتتمثل هذه الإشكالية في :

ما هي دلالات التحول في العلاقات الصينية الجزائرية من الإيديولوجيا إلى الكل الاقتصادي وما هي الاستراتيجيات المتبعة من قبل الطرفين في تحقيق الشراكة والنفع المتبادل لكلا البلدين في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟.

وسنحاول للإجابة على هذه الإشكالية التطرق إلى المحاور التالية:

- ✓ المحور الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الصينية والبعد الإيديولوجي.
- ✓ المحور الثاني: التحول من العامل الإيديولوجي إلى العامل الاقتصادي بعد الحرب الباردة
- ✓ المحور الثالث: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية كأولوية جديدة في تعزيز التعاون.
- ✓ المحور الرابع: تحديات ومستقبل التعاون الاستراتيجي في العلاقات الصينية الجزائرية.

### المحور الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الصينية وأولوية البعد الإيديولوجي

لفهم أهمية العامل الأيديولوجي في العلاقات بين الصين والجزائر، يجب العودة إلى فترة الحصار الدولي التي مرت بها الصين خلال العشرين عامًا التي تلت إعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية في 01 أكتوبر 1949. في تلك الفترة، سعت الصين إلى تقديم نفسها كداعم رئيسي لحركات التحرر الوطني ومشاريع التنمية في دول الجنوب. وفي هذا السياق، تميزت الصين بتقديم نفسها كدولة أقرب إلى هذه الدول مقارنة بالقوى الكبرى الساعية إلى الهيمنة، مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. فهي من جهة تُعتبر ضحية للسياسات الاستعمارية التقليدية، وليست من صانعيها، ومن جهة أخرى تُعد دولة من دول الجنوب. وبالتالي، عملت الصين وما زالت تعمل على بناء ما يُعرف بـ "أيديولوجية الحزب / الانتماء للجنوب الواحد". (تشينغمين، 2011)

جاء الدعم التاريخي الذي قدمته الصين للثورة التحريرية الجزائرية ليكون أساسًا للعلاقات الحالية بين الصين والجزائر. فمنذ بداية الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954، كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف مبكرًا بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وذلك بعد سلسلة من الاتصالات المكثفة وتبادل الآراء بين المسؤولين الصينيين وممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية خلال مؤتمر "باندونغ" لدول عدم الانحياز في عام 1955.

في تلك الفترة، كانت الثورة المسلحة التي خاضها جيش التحرير الوطني في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي تمثل جزءاً من الحركة الوطنية التحررية التي شهدتها آسيا وإفريقيا في مواجهة القوى الاستعمارية. فقد شهدت الصين عدة تجارب في استخدام العمل المسلح عبر تاريخها الحديث لمواجهة الاستعمار الياباني قبل عام 1954، أي قبل انتصار الثورة الصينية في عام 1949، وكذلك ضد نظام "تشان كاي تشك" المنشق في جزيرة تايوان. من جهة أخرى، أدى العداء المشترك بين الصين والجزائر تجاه الاستعمار بشكل عام، وخاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياستها الداعمة للاستعمار في إطار حلف شمال الأطلسي، إلى تعزيز التقارب بين الصين والجزائر في تلك المرحلة). (ياسين، 2011)

وهكذا كان الدعم الكبير الذي قدمته الصين للجزائر خلال كفاحها من أجل الاستقلال عاملاً رئيسياً في تعزيز العلاقات الوثيقة بين البلدين، ومرجعاً لتقوية هذه الروابط. فقد حظيت الثورة الجزائرية بتأييد كامل من الصين في سعيها لنيل الاستقلال، ولعبت دوراً مهماً في إيصال صوت الثورة الجزائرية إلى المحافل الدولية. اعتبرت الصين كفاح الشعب الجزائري دفاعاً عن قضية عادلة، تجسد حق الشعوب في الحرية والاستقلال، ولم تقتصر رؤيتها على كونه قضية جزائرية فحسب، بل اعتبرتها قضية عالمية، حيث أن نجاحها يمثل انتصاراً لكل الشعوب المضطهدة التي تسعى إلى الحرية والاستقلال. لذلك، كانت الصين أول دولة خارج الوطن العربي تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية في عام 1958، أي بعد ثلاثة أيام من تأسيسها، وأقامت علاقات دبلوماسية مع الجزائر بعد ثلاثة أشهر فقط. إن انتصار الثورة الجزائرية يُعتبر في الوقت نفسه انتصاراً للنموذج الصيني، خاصة في ظل الظروف الدولية آنذاك، التي شهدت انتشار المد التحرري وسعي الدول المستعمرة للتخلص من الاستعمار، سواء كان مباشراً أو غير مباشر). (سارة، "العلاقات العربية الصينية - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نوفمبر 2014)

و لقد كانت كل من الجزائر والصين تعانيان في تلك المرحلة من حصار سياسي ودبلوماسي من طرف الدول الغربية بسبب قضية الاعتراف بكل منهما في إطار الأمم المتحدة، حيث كانت الدول الغربية ترفض الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية بدلا من تايوان، وكذا ترفض الاعتراف بالدولة الجزائرية المستقلة وتأييد الوصاية الفرنسية على الجزائر.

لأجل هذا اعتبر العامل الأيديولوجي من أهم العوامل البارزة في تقارب الصين والجزائر في نظام عالمي اتسم بالثنائية القطبية، فهو يرجع إلى ما يُسمى بالمبادئ الخمس للتعايش السلمي، وهي المبادئ التي أعلنها الزعيم الصيني "شوان لاي" في 1954، ثم تم تبنيها على نطاق أوسع في مؤتمر عدم الانحياز في باندونغ 1955 ويبدو أن هذه المبادئ بقيت تشكل حلقة ربط، أبطت على صمود التوافق الصيني الجزائري، بدءاً بقضايا السياسة الخارجية وصولاً إلى القضايا الاقتصادية لاحقاً. (سالم، 2018).

### المحور الثاني: التحول من العامل الإيديولوجي إلى العامل الاقتصادي بعد الحرب الباردة

بعد أن كان نمط العلاقات التي تجمع الصين بالجزائر يركز على الخطاب الإيديولوجي من خلال مساندة الصين للحركات التحررية، تحولت السياسة الخارجية للطرفين إلى الاهتمام بالبعد الاقتصادي

المتعلق بالتنمية المشتركة، هذا التغيير جاء في وضع دولي أفضت إليه الحرب الباردة والذي يتميز بازدياد أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية ومحاولة الصين استغلال إمكانياتها الاقتصادية عبر تفعيل سياستها الخارجية بوسائل سلمية لتكون قطبا فاعلا في النظام الدولي.

ولقد اعتبرت فترة الثمانينات بمثابة مرحلة انتقالية أعيد فيها ترتيب الأولويات من الجانبين الصيني والجزائري، حيث سعت الصين بجد إلى تعديل إستراتيجيتها الإنمائية على المستويين الداخلي والخارجي، وكان ذلك بعد وصول المحدثين إلى السلطة في أواخر عام 1978 وقد تبنا برنامجا طموحا لتحويل الاقتصاد الصيني، وكان هدف البرنامج هو مضاعفة الإنتاج في المجالين الزراعي والصناعي، وكان هناك مكونين رئيسيين لهذه الإستراتيجية: الأول كان الاستيراد الكامل للصناعة وللتكنولوجيا، والثاني كان بإعادة بناء الاقتصاد الداخلي بالتدريج، وذلك لتقليل سيطرة الدولة على الإنتاج والاستثمار، واستبدالها بتأثير قوى السوق لجعل الاقتصاد تنافسيا. وهذه التحديثات التي قامت بها الصين حققت قفزة نوعية في النمو الاقتصادي الصيني). (حكيم، 2018)

ولهذا فقد كان هذا التحول في العلاقات الصينية الجزائرية انعكاسا لتحولات أخرى، داخلية ودولية، التحولات الداخلية مست المنظومتين الاقتصاديتين للدولتين، أما التحولات الخارجية فقد مست المنظومة الاقتصادية العالمية ككل. والتفاعل بين هذه التحولات يظهر أكثر وضوحا في حالة الصين، وأقل وضوحا في حالة الجزائر، بسبب الآثار الأمنية السيئة على البلاد خلال فترة التسعينات.

أما بالنسبة للصين فقد كان واضحا جدا أن الإصلاحات التي تم إدخالها على الاقتصاد الصيني جعلته ينمو بشكل يدفع به إلى مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبلغت هذه النزعة أوجها مع سعي الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. مما تطلب ضرورة قيام الصين بإصلاحات جادة وذات قيمة في نظامها الاقتصادي ليتماشى مع فلسفة المنظمة، والتعامل مع العالم بواقعية العولة الإيجابية بما في ذلك التكيف مع قواعد النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية ذات المرجعية الغربية. وقد تجاوب الصينيون بشكل فعال مع هذه التجارب.

ولا شك أن قوة الصادرات في الاقتصاد الصيني كان لها اثر بالغ في جعل الصينيين طرفا لا يمكن الاستغناء عنهم في النظام التجاري والعالمي متعدد الأطراف. وهناك جانب آخر لنمو الاقتصاد الصيني وسعيه للانندماج في الاقتصاد العالمي هو ذو علاقة تحليلية بتحول العلاقات الصينية الجزائرية من علاقات إيديولوجية إلى علاقات اقتصادية في الأساس. يتمثل هذا الجانب في تحول الاقتصاد الصيني إلى اقتصاد شره للمواد الأولية وللنفط بشكل أساسي. في حين كان الاقتصاد الجزائري يعتمد على جلب العملة الصعبة عن طريق قطاع واحد ووحيد وهو المحروقات. لذلك فبالنسبة للجزائر تعتبر الصين شريكا جيدا في مجال الطاقة خاصة بعد أن قامت الحكومة الصينية منذ سنة 1988 بترشيد معظم عمليات الوقود المملوكة من طرف الدولة. وذلك بوضعها تحت الإشراف التنظيمي للإدارة الوطنية للطاقة، ذلك لأن التعامل مع شركات نفطية حكومية بالنسبة للجزائر يعتبر أكثر إستراتيجية وقابلية للضبط من التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات). (محمد، 2021)

إذا تبني الصين علاقتها مع الجزائر ضمن سياستها الشاملة اتجاه القارة الإفريقية، فالصين تروج في القارة لنموذجها في التحول الداخلي من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق تحت حكم حزب شيوعي تمكنت بواسطته من تحقيق التنمية وتقديم الصين نموذجا للتعاون الدولي من خلال تفاعلاتها مع العالم الخارجي والذي تعمل من خلاله على رسم صورة جديدة لسلوك الدولة الصاعدة في النظام الدولي وكلا هذين النموذجين يقومان على مجموعة من القواعد الرئيسية وتنظيمات مؤسساتية وضعتها الصين منذ أواخر السبعينات وما تزال تتبعها في سياستها الخارجية باتجاه الدول النامية عامة.

فالصين تنظر إلى الدول النامية على أنها مجال حيوي لتحقيق طموحها الاستراتيجي المتمثل في تأمين الصعود السلمي للصين كقوة عالمية من خلال ضمان استدامة تنميتها الاقتصادية كون الصين بحاجة إلى هذه الدول خاصة منها الإفريقية لإمدادها بالمواد الأولية والطاقة لتحقيق أهدافها التنموية مقابل تقديم المساعدات الضرورية لها من أجل التنمية). (قوادر، 2019)

والصين تؤكد تمسكها بالانفتاح على الدول النامية التي من بينها الجزائر وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتقني سعيا وراء المنفعة المتبادلة والربح المشترك وهذا ما تؤكدته البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الصينية والتي تحدد الرؤية الصينية لدورها في النظام العالمي الجديد وتعلن عن رغبتها في البحث عن أرضية مشتركة بين الصين والدول النامية من أجل تحقيق التعاون والمنفعة المتبادلة، وتهدف الصين من خلال هذه السياسة إلى إقامة تعاون رابح - رابح.

لذلك يندرج الحضور الصيني في الجزائر ضمن إستراتيجية شاملة للسياسة الصينية اتجاه الدول النامية في إفريقيا، إذ تمثل الجزائر شريكا استراتيجيا للصين في منطقة شمال إفريقيا وفق المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية هذه السياسة لها طابع اقتصادي وتجاري وفي نفس الوقت هدف أشمل سياسي ودبلوماسي وفق إطار التعاون رابح- رابح الذي حدده منتدى التعاون الصيني الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني العربي خلال اجتماعاتهم الدورية). (ججيفة، 2014)

### المحور الثالث: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية كأولوية جديدة في تعزيز التعاون

لقد باشرت الصين والجزائر مسارا تنمويا اقتصاديا مشتركا عن طريق تكثيف التعاون الاقتصادي وتنويعه بين الطرفين حيث أصبحت الصين حاضرة في عدد كبير من الورشات التنموية في الجزائر ومع مطلع الألفية الجديدة، كانت حصة الصين من التجارة الخارجية الجزائرية بالكاد تذكر، لكن مع مرور السنوات بدأت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتطور تطوراً سريعاً، ومع حلول عام 2016 أصبحت الصين المصدر الأول للجزائر متجاوزة بذلك فرنسا، ومع تزايد هذا النمو الاقتصادي، قرر البلدان خلال العقد الأخير منح هذا التعاون إطاراً رسمياً، عبر الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى "الشراكة العالمية"، والتوقيع على اتفاقية تعاون بين البلدين في عام 2016 بالجزائر العاصمة). (سليمة، 2017 / 2018)

لهذا سجلت العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية منحها التصاعدي منذ عقود، بتعميق وتعدد مجالات التعاون، وفي مجال التبادل التجاري والاستثمار، تحتل الصين اليوم رتبة الشريك التجاري الأول في الحصة السوقية بالجزائر، ولا تزال استثمارات الصين في تنامي خاصة في المشاريع الهيكلية الإستراتيجية، وتعرف بوتيرتها المتسارعة في التجسيد الميداني، وبالإضافة إلى ذلك، فإن علاقات التعاون الصيني الجزائري تحمل آفاقاً واعدة، في ظل التعاون الإقليمي الصيني-العربي والصيني الإفريقي، والجزائر نقطة اتصال وارتكاز في علاقات التعاون الصيني العربي، والتعاون الصيني الإفريقي، كما كانت طرفاً حاضراً وفاعلاً في كل محطات التعاون المشترك؛ منذ منتدى التعاون الصيني العربي المنعقدة في بكين عام 2014، وطرح مبادرة التعاون الصيني العربي في بناء "الحزام والطريق"، والإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص ببناء "الحزام والطريق" (بكين، 10 جويلية 2018) والدورة الأولى للقمّة العربية الصينية). (سليمة، 2017 / 2018)

ويركز الباحثون في هذا النمو السريع على ثلاث جوانب هي: الاستثمارات الخارجية المباشرة للصين، والبنية التحتية التي شيدتها الصين في الأراضي الجزائرية، إضافة إلى العمالة الصينية في الجزائر. ولقد كانت الجزائر، أول بلد عربي يقدم على إبرام اتفاقية شراكة إستراتيجية مع الصين عام 2014، دعمتها لاحقاً بإعلان انضمامها الرسمي لمبادرة الحزام والطريق عام 2019.

كما ساهمت الشركات الصينية في بناء مشاريع كبرى في الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة وهذا بعد عودة استقرارها الأمني وارتفاع أسعار المحروقات التي تعد ركيزة المداخيل بالعملية الصعبة الأجنبية للجزائر. ولعل من أبرز المشاريع التي جسدها الشركات الصينية في الجزائر: الطريق السيار شرق غرب، تطوير شبكة السكك الحديدية في الجزائر، مطار الجزائر الدولي الجديد، مسجد الجزائر الأعظم، المستشفى الجامعي بوهران، بالإضافة إلى العديد من الفنادق الكبرى كشيرواطون الجزائر ووهران وكذلك العديد من الملاعب الرياضية الكبرى في عدة ولايات جزائرية، ومئات الآلاف من السكنات الاجتماعية.

إن هذه المشاريع تبين مدى مساهمة الصين في تنشيط سوق الأشغال العمومية في الجزائر كأحد أهم ركائز الاقتصاد والتنمية. وعليه، فالمساهمة الصينية فيما يعرف ببرنامج إالناعاش الاقتصادي الذي حظي فيه قطاع الأشغال العمومية بالأهمية، كانت مساهمة الصين فيه رائدة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إذ وجدت الجزائر في الصين شريكاً يمكن الاعتماد عليه). (كلاص، 2022)

في الوقت الحالي، لا شك أن المحاور الرئيسية للعلاقات الجزائرية الصينية تتركز في الجانب الاقتصادي. فمنذ توقيع الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، شهدت الاستثمارات الصينية في الجزائر نمواً ملحوظاً في مجالات متعددة. ويمكن القول بلا مبالغة إن توقيع هذه الشراكة كان بمثابة نقطة انطلاق لعلاقات شاملة بين الجزائر والصين، حيث لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تهدف أيضاً إلى تأكيد أن الاقتصاد والاستثمار هما جوهر هذه العلاقة. ومع ذلك، لا ينفي هذا أن الجزائر تسعى من خلال هذه الشراكة، وكذلك من خلال جميع الشراكات الاستراتيجية التي أبرمتها مع

الصين، إلى استثمار مزايا موقعها الجيوسياسية والتجارية، بالإضافة إلى الاستفادة من الظروف الدولية الراهنة بما يتماشى مع متطلبات خطة "الجزائر الجديدة" الاستراتيجية). (كلابريسي، فبراير، 2018)

في هذا السياق، يتضح أن الجزائر تسعى إلى إعادة تنظيم شراكاتها الدولية وفق مبدأ الندية وقاعدة "رابح-رابح"، مما يعكس حرصها على الحفاظ على استقلالية قرارها الوطني وكسر أي تبعية للقوى الغربية. هذه القوى غالباً ما تتسم سياساتها تجاه الدول النامية بسمات الهيمنة، من خلال فرض شروط سياسية وحقوقية. وقد نتج عن ذلك ديناميكية اقتصادية قوية بين الجزائر وشركائها، استمرت دون انقطاع منذ بداية الألفية.

ورغم أن لكل من الصين والجزائر مميزات خاصة بها فيما يتعلق بالموارد والهيكل الاقتصادي، إلا أن هناك تكامل كبير وقوة كامنة ضخمة وآفاق واسعة في التعاون بين البلدين، إذ أصبحت الجزائر أكبر سوق لمقاولات البناء بالنسبة إلى الصين في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، فيما صارت الصين أكبر مصدر للواردات بالنسبة للجزائر ويعود ذلك بالأساس إلى الوفاق السياسي السائد بين البلدين ما دعم إبرام اتفاقيات ثنائية بين الجانبين، للوصول إلى الشراكة الإستراتيجية الشاملة، فالمنح السياسية الإيجابية السائد بين الصين والجزائر سمح بإقامة علاقات تعاون اقتصادي مكثفة، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات، ودراسة أبرز الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والصين يوضح نموذج عمل مشترك ينبني على أربعة نقاط ألا وهي:

- دفع تطبيق مبادرة الحزام والطريق: وهي فكرة ابتكاره صينية لدفع عملية السلام وتحقيق الازدهار في العالم، اقترحت سنة 2013، لتحسين التعاون مع الدول في جزء كبير من آسيا وأوروبا وإفريقيا، وتتعامل معها الجزائر وفق منظورها الخاص وبشكل مشترك مع الصين.
- توسيع التعاون في مجالي البنية التحتية والصناعة.
- زيادة حجم التجارة وتحسين التعاملات التجارية.
- تقديم تسهيلات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين). (العلاقات الجزائرية الصينية: مثال للشراكة الاستراتيجية الشاملة"، الدبلوماسية، العدد 2، 2017)

## المحور الرابع: تحديات ومستقبل التعاون الاستراتيجي في العلاقات الصينية الجزائرية

### التحديات:

رغم سعي الجزائر والصين إلى فتح آفاق تعاون شامل بينهما في العديد من المجالات، ورغم مواصلة لكتياف التشاور السياسي وتعميق علاقة الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين في إطار تعزيز أكبر للمصالح المشتركة وتقوية الدعم المتبادل خاصة بعد توثيق التعاون السياسي والأمني وتكثيف التواصل والتعاون على مختلف المستويات الحكومية والتشريعية بالإضافة إلى الإشادة بحجم تطور علاقتهما الاقتصادية والتجارية إلا أن هذه العلاقات تواجهها جملة من التحديات التي تعرقل مسار تطورها وتقف عقبة في طريق تعاونهما، ما يشكل تحدياً لكلا الطرفين ونذكر منها:

### عدم تكافؤ العلاقة الاقتصادية بين والصين والجزائر :

ان عدم تكافؤ العلاقة الاقتصادية بين والصين والجزائر حسب ما أظهره التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول الأفريقية الصادر في 25 سبتمبر 2021 الذي ذكر أن القيمة الإجمالية للتجارة الثنائية بين الصين والجزائر غير متكافئة، حيث تصدر الصين للجزائر ما قيمته 7.9 مليار دولار، فيما تصدر الجزائر إلى الصين ما قيمته 1.2 مليار دولار، لذلك تطوي العلاقة الاقتصادية الصينية الجزائرية على خلل قوي جدا بداخلها، فالميزان التجاري بين البلدين متفاوت بشكل كبير جدا لمصلحة الصين، ففي حين تعد الصين هي المصدر الأول مع الجزائر بواردات تتجاوز قيمتها 8.41 مليار دولار سنويا . وتمثل أكثر من 18 بالمائة من مجموع الواردات الجزائرية، لا تتجاوز قيمة الصادرات الجزائرية إلى الصين 333 مليون دولار سنويا 7.9 مليار دولار، فيما تصدر الجزائر إلى الصين ما قيمته 1.2 مليار دولار). (بوعندل، 29/10/2022)

### السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية:

لقد أدت السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر إلى فشل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث فشلت هذه الأخيرة بلوغ درجة استحداث الثروة خارج مجال المحروقات مثلما كان مرجوا منها، فمساهمة الاستثمارات الأجنبية في الناتج الداخلي الخام لم يتجاوز نسبة 5 بالمائة، وهي نسبة ضعيفة جدا تتجه أغلبها إلى قطاع المحروقات وبالتالي فهي استثمارات غير منتجة، وهذا ما يبقي الجزائر ضمن البلدان الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن هذا الأخير ليس لديه تأثير كاف على الاقتصاد المحلي وهذا ما يفرض على الجزائر تقديم ضمانات أكبر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي). (محمد، 2016)

### ضعف البنية التحتية للاقتصاد الجزائري

ان ضعف البنية التحتية للاقتصاد الجزائري خاصة ما يتعلق منها بمجال النقل البري والبحري والشحن عبر الموانئ والذي يعتبر العمود الفقري للمشروع الصيني . وتأخر الجزائر إلى حد بعيد في هذا الإطار، إذا ما تمت مقارنتها بدول أخرى في المنطقة تتنافس مع الجزائر على الهيمنة الإقليمية خاصة في ظل الضعف البنيوي الكبير الذي يميز الاقتصاد الجزائري يعد تحديا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية الجزائرية.

### التقلبات المتكررة لأسعار النفط في الأسواق العالمية ومناخ الاستثمار:

ان التقلبات المتكررة لأسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة في ظل الاعتماد الكبير للحكومة الجزائرية على إيراداته في تمويل أزيد من 95 بالمائة من مختلف الخطط والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يرهن بشكل جدي أي مشاريع مستقبلية مع الشريك الصيني، فالتوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار النفط). (القادر، "تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق معيار جودة البنية التحتية"، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15/ العدد 1، 2020)

### تصاعد المنافسة الدولية بين القوى الكبرى:

تشهد القارة الإفريقية تنافساً متزايداً بين القوى العالمية، حيث تسعى كل دولة لتعزيز تأثيرها السياسي والاقتصادي من خلال استخدام كافة الوسائل المتاحة. تعمل الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا على تنظيم مؤتمرات كبرى بشكل دوري لتعزيز وجودها وتأثيرها في إفريقيا. ورغم التواجد القوي للعديد من القوى الاستعمارية السابقة في القارة، إلا أن هناك تزايداً ملحوظاً في النفوذ الصيني والروسي على حساب الولايات المتحدة والدول الاستعمارية السابقة في بعض المجالات. تتنافس العديد من الدول على تحقيق موطئ قدم استراتيجي في إفريقيا للحفاظ على مصالحها، حيث تمتلك 12 دولة أجنبية قواعد ومنشآت عسكرية في القارة. يمكن ملاحظة أن التركيز الأكبر للمنشآت العسكرية الأجنبية يقع في القرن الإفريقي وغرب إفريقيا، حيث تختلف المصالح الاستراتيجية حسب المنطقة. وتتمثل الدوافع الرئيسية وراء هذا التنافس في: - حماية المصالح الاقتصادية؛ - مواجهة القوى الصاعدة وإظهار القوة؛ - الحفاظ على العلاقات التاريخية). (شفيعة، نوفمبر 2014)

### مستقبل العلاقات الصينية الجزائرية:

لا تقتصر أسباب التقارب بين الصين والجزائر على الثقة السياسية والمنطق الإيديولوجي فحسب، بل إن التعاون الاقتصادي والتجاري كان له دور كبير في تأسيس شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين. وبالاستناد إلى تحليل المعطيات الإيجابية السابقة للتعاون والاحتمالات المستقبلية، من المتوقع أن يستمر التعاون بين الجزائر والصين في تصاعد مستمر، خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية. وصف الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" الصين بأنها "شريك قوي ذو أولوية دبلوماسية"، مشدداً على أهمية تعزيز التعاون معها، خاصة في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والتعدين وبناء البنية التحتية. من جانبه، أكد وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، خلال زيارته للجزائر، أن الصين ستستمر في اعتبار الجزائر شريكاً مهماً في تعزيز الوحدة والتعاون بين الدول النامية في ظل الظروف الراهنة. كما تعهد بأن تعمل بلاده على تحويل الثقة السياسية المتبادلة إلى نتائج ملموسة في مجالات التعاون، ومساعدة الجزائر على تسريع عملية التصنيع وتعزيز قدرتها على التنمية المستقلة. تتجلى أهمية الصين كفرصة لتنويع وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الجزائر في ظل التحولات العالمية، فضلاً عن كونها ساحة للتنويع الاقتصادي في مجالات التجارة والاستثمار والاستفادة من التكنولوجيا. على الرغم من أن مسار العلاقة بين الجزائر والصين يشير إلى احتمال تركيز اهتماماتهما على العلاقات الثنائية ونقلها إلى مستوى استراتيجي في المستقبل، إلا أن سلوك الدولتين تجاه بعضهما البعض، وكذلك الهيكل السياسي الأكثر احتمالاً لعلاقتهما، سيتحدد بشكل كبير من خلال رؤية كل منهما لموقعها في النظام الدولي، ورؤيتهما لكيفية تحقيق وحماية مصالحهما). (معلوم، 13/07/2023)

يمكننا إذن أن نستنتج أن العلاقات بين الصين والجزائر تشهد تطوراً ملحوظاً يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

تُعتبر الجزائر ذات أهمية كبيرة للصين من الناحية السياسية، حيث تسعى بكين لكسب الدعم الدولي في القضايا التي تهمها، وخاصة قضية تايوان. ويعزز من هذه الأهمية الوضع الدولي للجزائر، كونها دولة

محورية في العالم العربي وأفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى كونها عضوًا نشطًا في دول العالم الثالث.

إن الاهتمام الصيني بالجزائر في المجال الاقتصادي يأتي في سياق دبلوماسية الصين الطاقوية، فضلاً عن فتح أسواق جديدة للسلع الصينية في الجزائر وتوفير فرص استثمارية للشركات الصينية في السوق الجزائرية.

-تندرج هذه العلاقات ضمن جهود الصين لتنويع دبلوماسيتها الجغرافية. تُعتبر الصين ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر، حيث تسعى الجزائر إلى الحصول على دعم دولي في القضايا الحيوية المتعلقة بسياساتها الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، خاصة في ظل الانحياز الواضح للدول الغربية لصالح المغرب.

إن تعزيز العلاقات مع الصين يعد مفيدًا للجزائر مثلما هو الحال بالنسبة لبقية الدول النامية، حيث كانت الصين حتى وقت قريب جزءًا من العالم الثالث، لكنها أصبحت الآن تحتل المركز الثالث في الاقتصاد العالمي، مما يدل على أن الدول النامية يمكنها اللحاق بالركب وكسر حاجز التخلف. تدرك الجزائر تمامًا الدور المتزايد للصين، وتؤكد الدراسات أن الصين ستبوء مكانتها بين القوى العالمية في المستقبل، وهو ما يأخذه صانع القرار الجزائري بعين الاعتبار. (بوعندل، "العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية - المجلد 21/ العدد 12، جانفي 2023)

تعتبر تجربة الصين في التنمية نموذجًا يُحتذى به للدول التي تسعى لتحقيق تقدم في مسار التنمية. فقد تمكنت الصين من تحقيق توازن صعب بين النمو الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. لذا، فإن هذه التجربة تحمل أهمية خاصة للجزائر.

من المهم الإشارة إلى أن تعزيز العلاقات بين الجزائر والصين وأهميتها وضرورة تطويرها أصبحت تمثل أحد الثوابت في السياسة الخارجية لكلا البلدين، حيث يسعى كلاهما إلى تحقيق تنوع جغرافي في دبلوماسيتهما.

### خاتمة:

في الختام، يمكننا أن نستنتج أن العلاقة بين الصين والجزائر تتميز بمرجعية تاريخية قوية، ناتجة عن الدعم المادي والسياسي الكبير الذي قدمته الصين للجزائر خلال ثورتها التحريرية. كما أن هناك تأكيدًا ودعمًا سياسيًا متبادلًا بين البلدين في فترة ما بعد الاستقلال، خاصة الموقف الجزائري والدور الذي لعبته الجزائر في استعادة الصين لمقعدها في الأمم المتحدة. إن العلاقات التاريخية بين البلدين هي علاقات استراتيجية تربط بين دولتين عانتا من الاستعمار ولديهما وجهات نظر متشابهة حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. يسعى الجانبان إلى تقديم مساهمات أكبر في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتطلب إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

كما يلتزم الطرفان بشكل صارم بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، حيث يدعمان التعددية ويعارضان الأحادية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. تؤكد الحكومة الجزائرية دائماً على التزامها بسياسة "صين واحدة" وتعارض أي شكل من أشكال "استقلال تايوان". من جهتها، تعبر الحكومة الصينية عن دعمها لسيادة الجزائر ووحدة أراضيها. لقد أسهم التاريخ النضالي لكلا البلدين في بناء علاقات قوية ومتميزة، تختلف عن أي علاقات أخرى بين الدول). (شوقي، 2014)

على الصعيد الاقتصادي، حظيت الاستثمارات الصينية في الجزائر بترحيب كبير من الحكومة الجزائرية، مما أدى إلى زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين، لتصبح الصين المورد الأول للجزائر. ساعد ذلك الجزائر في تقليل احتكار وهيمنة القوى الغربية، خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، على اقتصادها. من جهة أخرى، عززت الجزائر اتفاقيات الشراكة مع الصين في قطاع المحروقات، مما يعكس الاهتمام المتزايد للصين بالجزائر كمصدر للطاقة للاقتصاد الصيني... خصوصاً أن الصين في المستقبل لن تكون راضية عن وضعها الدولي الذي يمنحها مكانة قوة كبرى وهمية، بل ستسعى لتكون قوة إقليمية حقيقية. تمتلك الصين مجموعة من المقومات التي تؤهلها لتصبح قوة كبرى، من أبرزها: الأسلحة النووية، القدرات الفضائية، عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، وزيادة إمكاناتها الاقتصادية.

وبالتالي، يمكن للجزائر أن تستفيد من هذا الصعود الصيني نحو القمة، سواء من الناحية الاقتصادية من خلال التعاون والاستثمار الصيني في الجزائر، أو من الناحية السياسية عبر الدعم الذي يمكن أن تقدمه الصين في المحافل الدولية، خاصة في إطار الأمم المتحدة. كما يمكن للجزائر الاستفادة من نقل الخبرات والتكنولوجيا الصينية في مجالات الفضاء والنووي والتكنولوجيا العسكرية. من المؤكد أن الدول الضعيفة في المستقبل ستعتمد على العوامل الخارجية لتحديد مستقبلها.

لذا، من الضروري التأكيد على أن الجزائر يجب أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق عوامل القوة بوسائل متعددة. بناءً على ذلك، يتعين خلق بيئة ملائمة لتحقيق الشراكة الاستراتيجية التي تسعى إليها الدولتان. وتبرز أهمية الصين كفرصة لتنويع وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الجزائر في ظل التحولات العالمية، بالإضافة إلى كونها ساحة لتنويع الاقتصاد وتعزيز التجارة والاستثمارات والاستفادة من التكنولوجيا. (خليل، 2023)

### قائمة المراجع:

1. جندي سارة، (الصين والتوازنات الدولية، دراسة حالة: العلاقات الجزائرية الصينية)، أطروحة دكتوراه، إشراف د: إسماعيل دبش، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة 2021.
2. بن نابي عمر، "العلاقات الجزائرية-الصينية"، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستري في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020/2019.
3. دبش إسماعيل، المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية، دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، جريدة الشعب، الإثنين 05 ديسمبر 2016.
4. تشانغ تشينغمين، "الدبلوماسية الصينية"، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، الصين، 2011.

5. سليبي ياسين، " العلاقات الجزائرية-الصينية: دعم متبادل" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3، 2011.
6. جندي سارة، "العلاقات العربية الصينية -دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة الجزائر، 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نوفمبر 2014.
7. حسين سالم، "العلاقات الصينية المغربية - الجزائر أنموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات اسوية، جامعة الجزائر-03 - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، 2018.
8. فكيك حكيم، "آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي - فترة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة ماستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2018.
9. صفاء صابر خليفة محمدين، "الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجا"، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2021.
10. حسين قوادر، "تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الأفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 - 2019.
11. باباسي ججيقة، "التعاون الصيني الجزائري، من أجل التنمية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، إشراف الدكتور: إسماعيل دبش، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، تخصص دراسات دبلوماسية، سنة 2014.
12. برياش وسام، براهيمية سليمة، " العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية 2009 / 2017"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة قسنطينة 3 - كلية العلوم السياسية، 2017/ 2018.
13. شريفة كلاع، "المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 11، العدد: 02، 2022.
14. جون كلابرسي، ترجمة جلال خشيب، "العلاقات الصينية - الجزائرية: هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكامنة؟ مركز إدراك للدراسات والاستشارات، فبراير، 2018، على الرابط: <https://search.emarefa.net/detail/BIM-978575>
15. العلاقات الجزائرية الصينية: مثال للشراكة الاستراتيجية الشاملة"، الدبلوماسية، العدد 2، الجزائر: 2017.
16. صالح زياني ويوسف بوعندل، "العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة واعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية - المجلد 21/ العدد 12/ جانفي/ 2023.
17. -17 هند زياد نافع، " مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 19، 2020، ص 168 .
18. الموقع الإلكتروني: <https://search.emarefa.net/detail/BIM-978575>
19. -18 كالبرسي جون، "العلاقات الصينية الجزائرية: هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة"، ترجمة: جلال خشيب، معهد الشرق الأوسط، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، 10، فيفري، 2018.